

رُحّب الناطق باسم أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي عبدالمجيد الحنش بالقرار الصادر عن برلمان الاتحاد الأوروبي بخصوص الأمانة اليمنية. وقال الحنش- في تصريح لـ"المؤتمنت": إن القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي يعكس إدراك العالم لتفاصيل الأزمة اليمنية وحقيقة العدوان الغاشم والحصار الجائر الذي تفرضه السعودية على اليمن منذ عشرة أشهر. مؤكداً على ضرورة أن يلعب برلمان الاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في الضغط على



الدول الأعضاء في الاتحاد لوقف صفقات الأسلحة وكافة أشكال الدعم العسكري الذي يقدم للسعودية باعتباره مشاركة في جرائم الحرب المرتكبة بحق اليمنيين. وتمنى الناطق باسم التحالف من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التعاضل بإيجابية مع القرار، داعياً باقي الهيئات الإقليمية والدولية إلى أن تحذو حذو برلمان الاتحاد الأوروبي في كشف حقيقة ودوافع العدوان السعودي على اليمن.

الميثاق

زعيم تاريخي لشعب عظيم

في أزمنة الصعوبات والتحديات والأخطار التي تمر بها الأوطان والأمم والشعوب الحية يبرز من ابنائها من يؤكد هذه الحقيقة ويجسد عظمتها وحيويتها وقدرتها على مواجهة الصعاب وتجاوز التحديات والانتصار على الأخطار. وهؤلاء، يسجلهم التاريخ في أنصع صفحاته بحروف من نور.. إنهم القادة والزعماء الأفاضل الذين يخلدون في الذاكرة الوطنية والقومية والإنسانية عبر العصور.. واليمن -وطناً وشعباً عريقاً- لم يتوقف عطاؤه طوال تاريخه القديم وحتى الزمن المعاصر.

أحمد الزبيري

نحن هنا لن نفضل ونسهب في كيفية صنع الزعيم علي عبدالله صالح لهذه الإنجازات والمكاسب الوطنية الكبرى والعظيمة ولا في المسارات والمنعطفات التاريخية الصعبة التي مر بها بلوغ أهداف الثورة اليمنية «26 سبتمبر / 14 أكتوبر» لأن ذلك مدرك ومستوعب بعينه شعبنا اليوم أكثر من أي وقت مضى.. لكن الأهم يتمثل في أن اليمن الموحد الديمقراطي التعددي بزعامة علي عبدالله صالح صار هدفاً للقوى الخارجية المشبعة بحقد عدائي يقوم على شعور مرضي بعقدة مركب نقص لم تحد منه الوفرة المالية التي لا حدود لها الناتجة عن الطفرة النفطية الموهلة التي وجد حديثاً النعمة من ممالك ومشيخات الأعراب يرفلون فيها. بل على العكس زادتهم كبراً وتعالياً وغطرسة على الشعب اليمني العظيم وزعيمه الحكيم الشجاع النبيل.. فكانت المؤامرات والفتن متوزعة الأدوار عبر إفقار اليمن وارهاقه بالزمامات والصراعات والحروب بين ابنائه من أجل تدمير وحدته وتمزيق شعبه.. وعندما فشلت مراميها أعادت فشلها إلى قيادة الزعيم علي عبدالله صالح وجعلته هدفاً لكل مؤامراتها ابتداءً من مطلع العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، جامعة تحت عبا، لها كل المتناقضات في الساحة السياسية وكانت تحالفات العمالة والخيانة والرتزاق التي سال لعابها للمال النفطي متجاوزات المتناقضات فالتقى الإصلاح «الأخواني» بالاشتراكي

من هؤلاء الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس المؤتمر الشعبي العام- الذي تحمل مسئولية قيادة الوطن في ظل ظروف وأوضاع أقل ما يمكن وصفها بأنها مأساوية وكارثية واستثنائية وفي فترة غير مسبوقة بتعدياتها ودقتها وحساسيتها مشتعلة بالأزمات والصراعات والحروب الداخلية المتداخلة في عوامل اسبابها -الوطني بالاقليمي بالدولي- كان ذلك في الربع الأخير من سبعينيات القرن الماضي.. ولأنه جاء من الوسط المعبر عن عمق انتمائه للشعب اليمني وكيونته، وليس ممن يولدون وفي أفواههم ملاعق من ذهب، فقد استطاع إنقاذ اليمن من أتون أعاصير التحديات والأزمات وقيادته إلى مسارات الأمن والاستقرار والتنمية والوحدة والبناء والتطور الشامل. معتمداً في كل هذا على الله ثم شعبه وطيبيته الوطنية الصادقة والشريفة وفي المقدمة المؤتمر الشعبي العام المؤسس على فكر وأيديولوجيا وطنية يمنية خالصة انبثقت من حوار اجتمعت على طاولته قوى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة التيارات والمشارب الفكرية إلى حد الاختلاف والتعارض بسبب اتجاهاتها المرنهنة للخارج، ليتمكن الزعيم علي عبدالله صالح بالحوار من اعادتها عبر تغليب القواسم المشتركة الوطنية وإزاحة ونبذ الرؤى والتصورات المتعارضة مع مصلحة اليمن وأمال وتطلعات ابنائه في وطن موحد وأمن ومستقر متقدم ومزدهر.



في محاولتها الثانية

10 ملايين دولار أخرى تدفعها السعودية لـ «بن دغر» و«العليمي» لشق المؤتمر

الثواب الوطنية والتنظيمية.

موضحة: أن المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي راند موجود بقوة على الأرض ولا أحد يستطيع أن ينال منه.. مشيراً إلى أن حوار جنييف تم فيه تمثيل المؤتمر الشعبي العام بوفد برئاسة الأستاذ عارف عوض الزوكا الأمين العام، وكان المدعوين بن دغر وعملا- الرياض الآخرون لا يمثلون إلا أنفسهم..

الجدير بالذكر أنه في الأشهر الأولى لبدية العدوان فشل العليمي وبن دغر وعملا- الرياض في عقد اجتماع للجنة الدائمة في القاهرة بهذا الشأن، حيث رفضت القاهرة السماح لهم بعقد اجتماع كهذا فاضطروا إلى عمل مسرحية هزلية داخل أحد فنادق الرياض تم فيها تعيين الخائن هادي رئيساً للمؤتمر للتغطية على فضيحة استلامهم أكثر من 30 مليون ريال استحوذوا عليها نظير تأييدهم العدوان السعودي، الأمر الذي دفع أحد عملا- الرياض والذي لم يحصل على نصيبه من الأموال إلى مقابلة محمد بن نائف والوشاية بهم. حيث بين لمحمد بن نائف أن الجزء الذي تم مجرد مسرحية اعلامية هزلية قامت بها تلك العناصر كون اللوائح التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن تؤكد على أن عملية انتخاب أي رئيس لأي حزب يجب أن تكون في مؤتمر عام للحزب وبطريقة ديمقراطية.. وهذا ما هو متبع داخل المؤتمر الشعبي العام، ولا تتم عملية تعيين لرئيس المؤتمر بتلك الطريقة التي جرت داخل الرياض خصوصاً وأن الحضور الذين أقروا تعيين هادي لم يتجاوز عددهم الخمسين شخصاً، بينما يبلغ عدد أعضاء المؤتمر الشعبي للمؤتمر العام أكثر من 7 آلاف عضو، ما يعني أن ذلك الإجراء باطل وغير مُجَد ولا قيمة له..

الجدير بالذكر أن بن دغر سبق له أن قرأ قرار المؤتمر -في اجتماع دورة اللجنة الدائمة الرئيسية الأخيرة- بعزل هادي من نائب رئيس المؤتمر بداية العام الماضي، فكيف يمكن أن يقبل المؤتمريون ان يعين بن دغر هادي رئيساً للمؤتمر، هذا خلافاً عن أن بن دغر غير مقبول مؤتمرياً وشعبياً فهو لا يستطيع ان يعود إلى المكلا وحضرموت وكذلك العليمي أو جباري أو غيرهم فجميعهم لا يمكنون شعبية أو تأثيراً على مستوى مناطقهم ولا يمكنهم اقناع كوادر المؤتمر بقراراتهم ومواقفهم او التعاون معهم، غير أن المؤكد أن أعضاء المؤتمر في المحافظات والمديريات سيقيمون اول من يقوم بطردهم، والمطالبة بمحاکمتهم لانهم متورطون بالتعاون مع العدوان السعودي الذي أفرط في قتل أبناء الشعب وتدمير مكاسب البلاد، ونصب على قيادة السعودية..

كشفت مصادر سياسية لـ«الميثاق» ان المنسولين السعوديين وفي اطار حربهم القذرة ضد اليمن والمؤتمر الشعبي العام، قاموا خلال الأيام القليلة الماضية بصرف أكثر من عشرة ملايين دولار للمدعويين أحمد عبيد بن دغر وورشاد العليمي وذلك للمرة الثانية بهدف شق المؤتمر، رغم فشلها في السابق في تنفيذ مؤامرة لضرب وحدة المؤتمر الشعبي العام، وقد سلم المبلغ بين دغر والعليمي بهدف عقد مؤتمر عام صوري لعملا- الرياض في دولة عربية على نفقة السعودية تحض له الاستخبارات السعودية.

وأوضحت المصادر أن هذه المؤامرة السعودية والتي سينفذها بن دغر والعليمي تأتي كحلولة لاحتواء المؤتمر الشعبي العام بعد أن فشلت الرياض في تصفية قياداته وفي مقدمتها الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- طوال الأشهر الماضية من العدوان، إضافة إلى استهداف حياة العديد من قيادات المؤتمر في محاولة لتصفيتهم والتخلص من أبرز قوة سياسية يمنية تترك مضاجع آل سعود وتشكل كابوساً مرعباً لهم يهدد بجر جرتهم إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب لينالوا عقابهم العادل جراء ما اقترفوه من جرائم بحق الشعب اليمني.

وبيّنت المصادر أن المنسولين السعوديين يشعرون بقلق كبير من تداعيات الحرب على اليمن ويسعون للهرب من تحمل مسئولية عدوانهم على اليمن بمحاولة استنساخ قيادة للمؤتمر الشعبي العام تتحرك وفقاً لتوجيهات أجهزة الاستخبارات السعودية.. ويكون اشبه بنسخة مماثلة لحزب الإصلاح أو التنظيم الودعوي الناصري أو الحزب الاشتراكي.

هذا وسخر مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي من هذه المحاولات التأميرية الفاشلة التي تقف السعودية وراءها.. مؤكداً أن المؤتمر الشعبي العام- قيادة وقواعد- سيظلون بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح قلعة وطنية عصية على الاختراق، وستتحطم على الوحدة الفولاذية للمؤتمر كل المؤامرات الداخلية والخارجية.

وقال: لا قلق على المؤتمر الشعبي العام اليوم لأنه يمتلك قيادة واعضاء وانصاراً يجسدون حقيقة الانتماء الوطني والقوة النضالية في خنادق الدفاع عن الوطن والشعب، كما أن الأزمة السياسية والعدوان السعودي أكدت استحالة اختراق المؤتمر أو اجتثاثه أو تجاوزه وازداد المؤتمريون توحداً حول قياداتهم ممثلة بالزعيم علي عبدالله رئيس المؤتمر وأكثر تماسكاً في الدفاع عن



جبهة عالمية لمواجهة العدوان السعودي

محمد شرف الدين

الخبراء وبرلمان الاتحاد الأوروبي قد طالبوا بشكل واضح وصريح بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، إضافة إلى مطالبة الدول المعنية بعدم بيع أسلحة للسعودية، في تأكيد واضح أن النظام السعودي أصبح يمثل خطراً على الإنسانية مثله مثل النظام الفاشي أو النظام النازي.

وبعيداً عن الغوص في تفاصيل تلك المواقف إلا أن هذا التطور يمثل بداية لتحرك جبهة عالمية ستخوض مواجهات شرسة ومفصلية ضد السعودية ومن المستحيل احتواء قوى سياسية ومجتمعية وصناع رأي عام على مستوى العالم من قبل السعودية.. غير أن المؤكد أن تشهد أمريكا ودول أوروبية وغيرها تحركات مماثلة ضد السعودية بشكل علني خصوصاً وأن العالم ضاق ذرعاً بسياسة السعودية العدوانية تجاه اليمن وسوريا، وكذلك في دعم وتمويل الجماعات الارهابية وفي المقدمة تنظيم داعش والقاعدة..

ومن المهم هنا التأكيد أن هذه المواقف الجديدة تجاه العدوان السعودي لا تدرج ضمن ما يمكن تسميته بالضغوطات على الإطلاق بل أصبحت بمثابة رسائل تهديد ووعيد، إن لم تكن مواقف فيها تحد واضح للسعودية والتي يبدو أنها قبلت التحدي بإصرارها على الاستمرار في العدوان على اليمن وقصف المدن والقرى والبنى التحتية بشكل غير مسبوق.

يتابع الشارع اليمني باهتمام كبير ردود الأفعال الدولية تجاه العدوان السعودي على اليمن والمنندة بهذا العدوان والتي تحولت مؤخراً إلى مواقف سياسية تمثل بداية حرب واسعة وغير مسبوقة ضد السعودية.. وتضامناً مع الشعب اليمني..

وجاءت بيان برلمان الاتحاد الأوروبي الرسوع الماضي بما احتواه من مواقف شجاعة وإدانات واضحة لجرانم السعودية بعد أيام من احتدام النقاش داخل البرلمان البريطاني حول جرائم السعودية في اليمن.

وتزامناً مع ارتفاع الخطاب السياسي والإعلامي الأوروبي الفاضح لانتهاكات السعودية بحق الشعب اليمني والمطالبة بوضع قيود عليها، كل ذلك يؤكد أن قضية اليمن لم تعد مجهولة في العالم وأن من الحماقة أن تصر السعودية على الحسم العسكري بعد اليوم، كما أن استمرارها في العدوان سيؤدي بالتأكيد مسؤولين سوديين إلى محكمة الجنايات الدولية لاسيما وأن مضامين بيان برلمان الاتحاد الأوروبي، وكذلك تقرير خبراء الأمم المتحدة قد أكدت بشكل واضح تورط السعودية بجرائم حرب في اليمن، وهذا بالتأكيد جاء بمثابة إنذار أخير للسعودية لتدرك الموقف وتصغي جيداً وتوقف فوراً العدوان على اليمن..

وهذه مجرد واحدة من الرسائل التي إن تعاملت السعودية معها بتجاهل ولا مبالاة فستدفع الثمن باهظاً خصوصاً وأن لجنة